الانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي
(دراسة في آثار الحراك الجماهيري)

أ.م.و. علي محمد علوان أ.م.و. ياسر علي ابراهيم
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

ادرك العالم العربي والاسلامي لحظة تاريخية حاسمة في مسار تطوره التاريخي عندما غشيت واقعه موجة صعود تيار سياسي وبطعم الاسلام التي اجتاحت ابعاد ساحته السياسية ونجحت في التصدي لغير دولة عربية ،ان الصعود السريع لهذه القوى مبعثه تواتر العديد من المسببات الهيكلية التي امنت لهذه القوى الصعود والبروز ومكنت لها التأثير والتمكين، وليس من شك ان هذا التنامي قد تحفز بشكل كبير وسريع اثر حدوث مايسمى بالربيع العربي الذي استصحب معه دائرة واسعه من التغيير قلبت الكثير من القيم وغيرت العديد من المدركات عندما ازاح العديد من القيادات والزعامات التي جثمت على رقاب شعوبها لعقود عدة مخلفة لها عديد الازمات ومختلف التداعيات.

Summary

The Arab and Islamic world realized a decisive historical moment in the course of its historical development when its reality was overshadowed by the wave of the rise of a political current and the taste of Islam that swept the dimensions of its political arena and succeeded in confronting a non-Arab country, that the rapid rise of these forces sends the frequency of many structural causes that secured these forces It has influence and empowerment, and there is no doubt that this growth has stimulated greatly and rapidly following the occurrence of the so-called Arab Spring, which accompanied a wide circle of change that overturned many values and changed many perceptions when it removed many leaders and leaders that crouched on the necks of their people for several decades, leaving them behind. Many crises and various repercussions.

الكلمات المفتاحية:النظام السياسي– الاسلام السياسي– الحراك الجماهيري– الدول العربية

المقدمة

ادرك العالم العربي والاسلامي لحظة تاريخية حاسمة في مسار تطوره التاريخي عندما غشيت واقعه موجة صعود تيار سياسي وبطعم الاسلام التي اجتاحت ابعاد ساحته السياسية ونجحت في التصدي لغير دولة عربية ،ان الصعود السريع لهذه القوى مبعثه تواتر العديد من المسببات الهيكلية التي امنت لهذه القوى الصعود والبروز ومكنت لها التأثير والتمكين، وليس من شك ان هذا التنامي قد تحفز بشكل كبير وسريع اثر حدوث مايسمى بالربيع العربي الذي استصحب معه دائرة واسعه من التغيير قلبت الكثير من القيم وغيرت العديد من المدركات عندما ازاح العديد من القيادات والزعامات التي جثمت على رقاب شعوبها لعقود عدة مخلفة لها عديد الازمات ومختلف التداعيات، ويبقى الاثر الاكبر ان هذه القيادات فشلت في التأسيس لدولة قوية تمتلك مرتكزات القوة وتستند الى هيكل من المؤسسات وقدر راسخ من المقبولية والرضا الشعبي لتبقى الازمة السياسية قائمة كل ذلك امن لهذه القوى البروز والصعود ومكن لها من الفوز والتصدي لادارة الدولة والاستعداد لتولي مقاليد الحكم، واذا كانت الذاكرة التأريخية تحمل في ثناياها ان جذور هذه القوى قديم يستند في بعض اثاره الى مرحلة مابعد سقوط دولة الخلافة الاسلامية لتثير في العقل الاسلامي شعار الوحدة وتدفع به اتجاه ايجاد القوة السياسية ليكون ذلك دافعا" للتشخيص الى البعد السياسي بحثاً وتحليلاً ودراسة وتصدي لتبرز طروحات وتتجلى اراء وتنطق افكار كلها تدور في ابعاد السياسة ومجالاتها، على ان ازمة الدولة الوطنية اعطت لهذه القوى دافعية كبيرة بعدما تداعت المشاريع الفكرية المتعددة وانكشاف نماذجها التي سقطت وانهارت باسرع ماكان متوقعاً، ان الحضور السياسي الاسلامي لا يتجسد لمجرد توافر الرصيد الشعبي والجماهيري بقدر ما يفترض توافر الرؤية الشاملة والمشروع الكلي المتكامل الذي تنطق به ابعاد الدين والذي ترتبط به هذه القوى وتدعي تمثيله .

هدف الدراسة:

ان الصعود الاسلامي ادى الى توافر العديد من التساؤلات حول جدوى هذا الصعود وامكاناته وبالتالي التساؤل حول جدوى هذه الظاهرة وابعاده؟

اشكالية الدراسة

ان الصعود الاسلامي السريع والمتحفز لبعد السلطة يدفع بالتساؤل حول:

ماهية الافكار التي تصف هذه القوى وتحدد مرتكزاتها تجنبا" لاي غموض، وتجاوز لكل لبس؟ فضلاً عن، ماهية الاسباب التي دفعت باتجاه بروز هذه القوى وصعودها التي تجسد بشكل عميق إثر المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية ولاسيما بعد حدوث ما يسمى بالربيع العربي؟

فرضية الدراسة

افترض صعود القوى الاسلامية تعدد التوصيفات الخاصة بها والتي اطلقت عليها من قبل دائرة واسعه من المهتمين، فضلا" عن تواتر العديد من المسببات التي اطلقت هذه القوى ودفعتها باتجاه السلطة، واقتران ذلك بدائرة من التغيير صاحبت الواقع العربي ودفعت به باتجاه التسليم لهذه القوى والقبول بها.

منهجية الدراسة

ابعاد الموضوع واشكالاته المتعددة دفعت باتجاه استخدام أكثر من منهج علمي وعليه فقد اتبعنا في هذه الدراسة العديد من المناهج لعل اهمها المنهج التاريخي والتحليلي والمقارن.

هيكلية الدراسة

افترضت ابعاد الموضوع ومجالاته تقسيمه الى أربعة محاور حيث تناول المحور الاول مفهوم الاسلام السياسي، بينما ناقش المحور الثاني الخصائص العامة لظاهرة الاسلام السياسي،في حين تحدد المحور الثالث بالانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي بعد الحراك الجماهيري ،وأخيرا تضمن المحور الرابع والاخير اشكاليات الاسلاميون والاسلام السياسي ما بعد الحراك الجماهيري.

أولاً: مفهوم الاسلام السياسي

لكل مصطلح تاريخ ولادة، لكن من الصعب تحديد هذا التاريخ بدقة وبالاخص المصطلحات التي سادها الغموض في هذا الجانب واختلفت فيها الآراء، يشير احد الباحثين فمن حيث الظهور يشير محمد عمارة□ ان اول من استخدام ((مصطلح الاسلام السياسي)) يعود الى مراحل تاريخية سابقة تعود (١٢٨٢-١٣٥٤هـ)، عندما استخدم للتعبير عن الحكومات الاسلامية التي سماها (الاسلام السياسي)، ويعني به الذين يسوسون الامة في اطار الامة الاسلامية [١]، ويعني هذا انه لم يستعمله بالمعنى المعهود الآن.

وقال عطية الويشي ان (اول من استخدم هذا المصطلح هو هتلر، حين التقى الشيخ امين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، اذ قال له: انني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل انني أخشى الاسلام السياسي!)[٢]، وليس من شك انه قد ازداد استخدام هذا المصطلح منذ العقود الاربعة الماضية متزامناً مع صعود المد الاسلامي والظاهرة الاسلامية، وبخاصة الحركات الاسلامية التي تشتغل بالسياسة[٣].

ويرى احد الباحثين الغربيين (فولر)□□ ان وتيرة تطور مفهوم (الاسلام السياسي) وتنوع أنماطه تسارعت، جراء تفاعله مع التحولات الدرامية الدولية، ومع الفكر العالمي عامة، والغربي بخاصة، فلقد كان يتعين عليه مواجهة سلسلة من التحديات السياسية الجديدة على المستويين العالمي والمحلي، ويرى ان هذا مما زاد من طيف الفكر الاسلامي اتساعاً، الى الحد الذي بات عنده الآن يستوعب حركات، عنيفة ومسالمة، راديكالية ومحافظة، اوتوقراطية وديمقراطية، تقليدية ومحدثة [٤]، ولا يتوقف الامر عند ذلك برأيه بل يعتقد ان ((هذه الحركات في تنام مستمر حتى من حيث اعدادها، لترسي بذلك (في سياق تطور ايجابي) منطلقات تنافس جاد فيما بينها، فما من شيء غير التنافس يسهم في انضاج الفكر السياسي الاسلامي وتطوره)) [٥].

وعلى ذلك فان (الاسلام السياسي) كوجود فعلي ظاهرة قديمة قدم الاسلام، وهو مع ذلك ظاهرة حديثة منذ الاصلاح الديني وحتى نشوء الجماعات الاسلامية الحالية، فالاصلاح الديني نشأ بدافع سياسي، واكبر ممثل للاسلام السياسي جمال الدين الافغاني رائد الحركة الاسلامية الحديثة، الذي

صاغ الاسلام السياسي، ويأتي بأدلة لذلك، ويطول حتى تأتي الى الجذور المعاصرة للاسلام السياسي [٦].

ويطرح احد الباحثين الغربين رأياً قريباً من هذا القصور فمع اتفاقه ان مصطلحي (الاسلام السياسي) و (الاسلامية) صارت شائعت الاستخدام في السنوات الحالية، لكنه يرى ان لدى الاسلام تراثاً طويلاً من التجديد والاصلاح يتضمن مفاهيم عن النشاط السياسي والاجتماعي يرجع تاريخه الى القرون الاولى في التاريخ الاسلامي ويمتد حتى الحاضر وهو يفضل ان يتحدث عن التجديد الاسلامي والنشاط الاسلامي بدلاً من (الاصولية الاسلامية)[٧]، المطابق لدى بعض للاسلام السياسي.

لقد تطرحت تعريفات عدة للمفهوم اهمها:

هذا من حيث تطور المصطلح، اما تعريفه فهناك تعاريف متعددة ومختلفة لمصطلح الاسلام السياسي – او مايسمى بالاسلامي (Islamism) [٨]. وهو مايراه احد الدارسين ان مصطلح (الاسلام السياسي) ومصطلحات مشابهة شاعت على السنة واقلام بعض العلمانيين والمتغربين من اليساريين واليمينيين الذين يتبعون الفكر الماركسي او الفكر الليبرالي، يكون به الاسلام الذي يعنى بشؤون الامة الاسلامية وعلاقاتها في الداخل والخارج، والعمل على تحريرها من كل سلطان اجنبي يتحكم في رقابها، ويوجه امورها المادية والادبية كما يريد، ثم العمل كذلك على تحريرها من رواسب الاستعمار الغربي الثقافية والاجتماعية والتشريعية، لتعود من جديد الى تحكيم شرع الله في مختلف جوانب حياتها[٩].

ويؤكد باحث اخر على المقولة السالفة بقوله ان (هذا المصطلح وما يماثله ليس نابعاً من داخل الفكر الاسلامي واصالته، فقد جاء من خارجه، وجاء اساساً في سياق النقد والتجريح، وتحديداً فان هذه النوعية من المصطلحات، انما ظهرت وعرفت مع انبعاث حركة الاستشراق الاوروبي التي وضعت الفكر الاسلامي والعالم الاسلامي في دائرة الدراسة والتحليل)[١٠].

إذن، فالاسلام السياسي مصطلح لم ينبع من داخل الحركات الاسلامية بقدر ما هو مستورد في وضعه ومرتبط بالعلاقة السلبية بين الشرق الاسلامي والغرب الاوروبي ونظرته الى المستجدات في

الفكر والحركة الاسلامية ودوره في المجتمعات الاسلامية وبالاخص في انظمة الحكم، اما الاسلامي (Islamist) المرداف للاسلام السياسي عند فولر: ((فهو كل من آمن بأن القرآن والاحاديث النبوية انما يتضمنان رسالة مهمة تتعلق بنظام الحكم والمجتمع في العالم الاسلامي، وهو لذلك يسعى لتطبيقها على نحو ما))[١١]، والاسلام السياسي عند البعض يساوى (الحركات الاسلامية)، مع اعتقاده ان هذه التسمية لا تلاقي اجماعاً او استحساناً لدى بعض الدارسين ولذلك يقترحون مصطلح (الحركات الاسلامية) او (الاسلاميين) او (الحركات الاصولية)[١٢].

فالمقصود من استعمال هذا المصطلح هو ((وصف مشاركة الاسلام في صنع الهوية السياسية للامة من خلال الدعوة الى الالتزام بأحكامه والانضباط بحدوده في كافة الممارسات السياسة والاجتماعية))[١٣]،ويكثر الباحثون الاجانب تسميات مثل، (Islamisme) (Fondamentalisme) ومنهما يشتق تعبيري، (Islamiste)، (Fondamentaliste) عدا مصطلحات اخرى مثل (الاسلاميوية) و (الحركات الاسلامية)، كمقابل للاسلام السياسي[١٤]، وهذا التشوش في التسمية والمصطلح برأي اغراب لايعكس فقط تشوشاً على هذا المستوى، وانما يعكس ايضاً تشوشاً في المواقف من ظاهرة الاسلام السياسي، او الحركات الاسلامية وكيفية التعامل معها[١٥].

من جهة اخرى يعتبر احد الدارسين مصطلح (الاسلام السياسي)، ليس دقيقاً من الناحية المعرفية، لانه يصور الاسلام بشكل تبعيضي تجزيئي، والاسلام ليس كذلك، فالاسلام ليس ديناً سياسياً فحسب، وليس ديناً اقتصادياً فحسب، وليس ديناً ثقافياً او تربوياً فقط، بل الاسلام قبل كل ذلك، هو رسالة سماوية، وربانية، ووسطية، وانسانية، وشاملة، بشمولية ابعاد الانسان والحياة والكون[١٦].

والاسلام السياسي بتياريه المعتدل والجهادي كما ينقله ابراهيم اعراب يشترك في ثلاثة عناصر وهي الماضوية والعودة الى الاصول والسلف والشمولية باعتبارها ديناً ودنياً واقتصاداً وسياسة ونظام حكم ونظام حياة والدعوة النضالية للتغيير واسلمة المجتمع والدولة والعمل.

ثانياً: الخصائص العامة لظاهرة الاسلام السياسي

من خلال تتبع ظاهرة الاسلام السياسي منذ نشأة الاخوان في الثلاثينات والاربعينات حتى نهاية القرن العشرين واوائل القرن الحادي والعشرين نلاحظ وجود عدد من السمات غير ان هذه السمات او الخصائص داخل ظاهرة الحركات الاسامية موضع للدراسة ليست واحدة او متساوية بل تتفاوت من حركة الى اخرى حسب نضج الحركة، وظروفها المحيطة بها. الا ان هناك جملة من السمات او الخصائص المشتركة بين الحركات الاسلامية، واهم هذه السمات:

١- ذاتيه الحركة الاسلامية وخصوصيتها على صعيد المفاهيم ونظام الحياة

المقصود هنا تجاوز المنحى الاستتباعي للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي. ومن خلال رؤية لا تخلو من فعل ذا طبيعه استئصاليه يستهدف الاصلاح من الجذور اي اعادة البناء الاجتماعي من الاساس من اجل انطلاق دورة حضارية اسلامية جديدة، بيد ان منطقها في التغيير يتجاوز اطار الثورة بل المعالجة مرحليه وان امتدت لفترة طويله ويبقى على الوسائل السلمية، كأداة اساسية ومنطق يحكم حركتها لتعكس بالضرورة انها لا تستهدف تغيير صيغة الدولة وانما تغيير طبيعتها فحسب[١٧].

والذاتية ايضا" منحى يستهدف استبدال المشروع الحضاري المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني الى مشروع حضاري بديل يرتكز على اطروحات اسلامية نتاج الرؤية الاسلامية بيد ان التمايز لا يعكس الرفض، كما ان الفصل لا يعني الانقطاع فدلالة المفاهيم والاليات تبقى هي الحاكمه إذا ما اقترنت ببعد انساني واليه ناجعه وعلى هذا، فالديمقراطية مقبولة كوسيلة حياة ولكن ليست كمفهوم فلسفة او عقيدة حياة كما هو الحال بالواقع الغربي. ان ما أطلق ابعاد المشروع تواتر مجموعه من التطورات والاحداث اهمها:

- حدوث تطورات وتحولات سياسية ايجابية للحركة الاسلامية على صعيد الفكر والممارسة (تتلاءم ومستجدات الواقع المعاصر).
- تجاوز الصراع مع السلطة الى معارضة سياسية او التعايش ومهادنة للسلطة، او مشاركة في السلطة. ليعكس ذلك تبدلا" في نمط العلاقة من الصراع والصدام الى المعارضة بعدما

استبدلت بعض الانظمة السياسية العربية منطق الرفض بنطق المشاركة بالشكل الذي اتاح لهذه القوى بالمشاركة وان تم تكييفها بحدود معينه ولكن بالاطار العام عد ذلك تطورا" كبيرا" في مسيره بعض الانظمة العربية وان تعددت ابعاد التفسير في بيان اسباب التحول الحاصل وعلى هذا بدا البعض من هذه الحركات يشارك ويساهم في حدود العملية السياسية وهذا المنطق حكم العديد من الحركات وفي غير مكان من البلاد العربية وبالشكل الذي يعكس توافق روح الحداثة مع روح الاسلام [١٨].

ويلاحظ ان الخطاب السياسي والممارسات السياسية لظاهرة الاسلام السياسي موضع الدراسة لاتدعو الى الانقلاب على السلطة، ولا تستهدف السيطرة على موقع رأس النظام السياسي، وانما تؤكد على امكانية التعايش مع السلطة او على المشاركة مع السلطة في عملية الاصلاح العام للمجتمع.

٢-الحركة الاسلامية والمشاركة السياسية.

لعل احد ابعاد التحول الذي ارتبط بمسار حركات الاسلام السياسي هي الحركة الجديه بأتجاه المشاركة السياسية من خلال توظيف قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي، متى ماكان ذلك متوفرا" فمعظم هذه الحركات اهتم وعنى بالمشاركة البرلمانية وكذلك المشاركة في المجالس البلدية وحتى العمل في اطار العمل النقابي ولربما دافع ذلك حفظ وجودها السياسي والأجتماعي وعبر مدار عد تطورا" في عملها وفعلها اذ افترض ذلك الانتقال من السرية الى العلنية[١٩].

٣-مسلك الدمج بين العقائدية والبراغماتية:

الافتراض الاساسي ان حدود حركة الاسلام السياسي ان مدار فعلها مسور بابعاد الخطاب الشرعي الذي يستحيل تجاوزه او اغفاله فهو مصدر وجود واداة شرعية ومنطق اساس وعلى هذا عد المضمون العقائدي مدار الالتزام بالمبادئ العامة تجاه القضايا السياسية العامة وتجاه السلطة السياسية. بيد ان ماحدث تصاعد الحس البراغماتي والميل اليه على صعيد السلوك والممارسة ، لتتجلى البراغماتيه في اطار الخطاب السياسي او حتى على صعيد المواقف السياسية ومن هنا يكن تفهم سلسلة

التحالفات السياسية التي دفعت هذه القوى بأتجاه صياغة تحالفات سياسية مع تيارات واحزاب تحسب على العلمانية او حتى قوى يسارية ،حتى امسى ذلك منطقا" اساسيا" في فعل الحركات الاسلامية [٢٠].

وهذا التوجه لم يقصر على حدود التحالفات السياسية مع قوى وان عدت غير اسلامية بل امتد الى حدود المشاركة حتى مع الانظمة السياسية التي لم تخف صراحه توجهها العلماني استنادا" الى منطق اجتهادي يؤمن بتجويز المشاركة في النظام غير الإسلامي[٢١].

٤- تماسك البناء التنظيمي والايديولوجي والقدرة على التعبئة الايديولوجية والجماهيرية:

لعل احدى سمات حركات الاسلام السياسي اتسامها بالقوة التنظيمية وبصلابتها ازاء التحديات الصعبة او المحن المتلاحقة حتى عدت فكرة الاستضعاف قاعدة اساسية لازمة في مسارها الفكري والتأريخي والتي ستؤمن لها الانطلاق فيما بعد الى مرحلة التمكين ، فالبناء التنظيمي لهذا الظاهرة يجمع بين الحالة الجامدة والحالة الهلامية، فالبناء التنظيمي لهذه الظاهرة يجعل البناء التنظيمي اقرب الى ((الجماعة – الحزب)) او ((الظاهرة – التنظيم)) فهي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف الى استلام السلطة، وانما قراءة للدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في ((نمط)) من التربية واشكال من التنظيم من اجل اهداف[٢٢] حضارية شاملة لجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهذا التلازم بين البعدين الايديولوجي والتنظيمي سيؤمن حركية عاليه طالما هي في اطارها العام تستند الى رسالة سماوية تحمل صفة الاستمرارية والعالمية ويرتبط بالبعد الديني للمسلمين، مما يجعل من البناء الايدولوجي بناء يستند على اسس قوية يرتكز عليها البناء الفكري والروحي لكثير من المسلمين. فشرعية الفعل سستداخل مع شرعية وقدسية الجماعة وهذا كله يجعل التداخل بين البناء التنظيمي والبناء الايدولوجي تداخلاً فاعلاً ومؤثراً في البيئة المحلية والعربية الاسلامية. وتداخل هذين البناءين جعل من الظاهرة الاسلامية مسار مشروع دائم وتطور فكرة حية ، وبحكم تجدد اجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة وبحكم ظروف التعامل بين الصحوة وبين العوامل الخارجية في ما للحركة من علاقات مع الانظمة الحاكمة ومع الاحزاب السياسية والتيارات الفكرية[٢٣]، كل ذلك امن سرعة التطور هذه الحركات وتفاعلها مع مجرى الاحداث والتغيرات القائمة .

٥-تكيف ظاهرة الاسلام السياسي مع الاولويات القطرية او الوطنية

عد تكيف او تحول اولويات وبرامج حركات الاسلام السياسي من الاطار الاسلامي العالمي المتجاوز للمحلي (Transnational) الى الاولويات الوطنية او القطرية (National) او (Sub-national) تطوراً كبيراً وعميقاً في مسار تطورها التأريخي بحضور خطابها الوطني ومنطقها الذي يغلب عليه البعد المحلي ، واذا كان مدار الترابط العقائدي قائم وان اختلفت البلدان وتعددت على ان النزوع الى العالمية الاسلامية بدأ يخفت بدرجة كبيرة ،وبدا الشروع والرهان على البعد الداخلي كمدار لجدوى المشروع الاسلامي ونجاحه وتجاوزا" لكلفة الاقتران بين البعد الوطني والعالمي الذي بدت كلفته باهضة واثاره كبيرة قد تؤدي الى وأد المشروع الاسلامي واسقاطه ، واذا كانت الجذور ترتبط بمرحلة التأسيس بوجود حركة واحدة فأن التطوُّر والسياق الزمني الذي وصلت إليه الحركات الإسلامية، ويُمَثِّل ذلك اللحظة الثانية، "يجعلنا أمام حركات وليس حركة واحدة، أي: حالات وطنية محلية تتأثر بواقعها المخصوص أكثر من الحالة العامة التي تجمع هذه الحركات، كما أن الاشتراك في الفكرة والمرجعية لا يُبَرِّر بالضرورة ولا يستلزم الاشتراك في التنظيم والترابط بالمعنى الإداري" (٢٤).

بل ان الواقع يفرض على قوى الاسلام السياسي الاهتمام باولوياتها المحلية مثل قضايا الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتنمية ومحاربة الفساد المالي والاداري، والاهتمام بقضايا الحريات العامة، والمشاركة السياسية، ومحاولة ايجاد الحلول للقضايا الاجتماعية العالقة. وربما عد هذا التحول في الاولويات أحد ابعاد التغير الذي لامس هذه الحركات وأبرزها بشكل مفارق لما سبق.

ثالثاً: الانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي بعد الحراك الجماهيري

ليس من شك ان غمار الحراك الجماهيري، أو ما سمي بثورات الربيع العربي، قد اثمرت العديد من النتائج وانتجت مدى واسع من التحولات على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والفكرية بحكم التأثير العميق الذي اوجدته والافرازات التي نتجت عنها وفيما يلي اهم هذه النتائج وأبرزها:

أولاً: التأثيرات الفكرية:

١. تبدل الرؤية وتشكل رؤية جديدة ازاء السلطة :

احدثت التحولات التي قامت جملة من التغييرات الجوهرية في منظومة الافكار والقناعات لحركات الاسلام السياسي والقوى الاصلاحية في المنطقة العربية مع بروز قناعات جديدة وتبدل قناعات كانت. ففيما مضى عدت التيارات الاسلامية الخروج على الدولة كفراً، ومناصحة الحاكم اثما" يستحق العقوبة ويوجب التعزير، وان الشعب ليس مصدراً للسلطات وانما مصدره الامراء والتيار الديني، وان مفهوم العدالة هو الحاكم، ومفهوم الحكم والسلطة مترسخ بالفرد ،بيد الذي حدث قد افرز صياغة جديدة لمفهوم الدولة والسلطة ومؤسساتها ، والتطلع بشكل عميق الى دولة دستورية مدنية ديمقراطية حديثة، سيما لدى فئة الشباب الذين سامتهم الانظمة السياسية شتى صور الاضطهاد والظلم ، ورسخت مبدأ اساسي هو اهمية ولزوم تعزيز حقوق الانسان في المجتمع العربي التي بدت مغيبة بشكل كامل ، ولزوم تعميم هذه الحقوق ونشرها وما يستتبع ذلك من رصد ومراقبة وتوثيق للانتهاكات، فهي طموح الإرادة الإنسانية إلى الحرية، وسعيٌ من الشعوب إلى إثبات الذات، وتحمُّل المسؤولية، والتخلص من عقدة الضحية، وإمساك مصائرها بأيديها [٢٥].

٢. تعزيز القناعة بفاعلية الخيار الشعبي في صناعة التغيير

ربما كان المجتمع العربي، قبل الثورات العربية، بنظر البعض أكثر المجتمعات الانسانية خمولا" ويأسا" واحباطا" في تصور حدوث اي تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية. بعدما لزمت هذه الشعوب الدكتاتورية كقدر دائم وقيدت الحريات ومنعت كل صور الحرية والياتها وافرزت كل صيغ الاستعباد والسيطرة ، بيد ان هذه الرؤية سرعان ما تبددت بعد اندلاع الثورات وحدوث الانتفاضات الشعبيه ، فانظمة سياسية بدأت تتهاوى وقيادات تزول وانظمة جثمت طويلا" تتداعى لتؤكد حقيقة اساسية ان الارادة الشعبية وحدها، في ظل الجمود السياسي، هي الصانعة للتغييرات والتحولات الكبرى [٢٦].

وبدا التغيير هو القاعدة الاساسية وان تعددت مستوياته وتباينت مخرجاته ولكن يبقى الامل بالتغيير، الذي قد يقود الى التغيير الشامل، اسوة بما حدث في بعض دول الربيع العربي، او انه مسار قد

يودي الى تحقيق بعض المكاسب السياسية، من خلال اعادة النظر بأسلوب الحكم وطبيعته وإطلاق الحريات العامة والافراج عن المعتقلين، وربما السماح بتشكيل احزاب ودستور دائم.

ومع ان التغيير الشامل والجذري قد يكون غائبا" في المراحل الاولى الا ان الامل بحدوثه قد يكون أحد العوامل الاساسية التي دفعت بالمحتجين للتظاهر ولربما قد يودي الى اسقاط النظام برمته. ربما تعكس هذه الثورات بروز قناعة ولدت وتنامت بضرورة الاصلاح ولزوم سرعة تحقيق المطالب والا فربما عدم التعاطي مع هذه المطالب قد يقود الى المجهول.

٣. انكسار حاجز الخوف والجرأة في المطالبة بالتغيير

أطلقت قضية الشاب التونسي محمد البوعزيزي الشرارة الاولى بالتغيير والشرخ الاول في حاجز الخوف لدى تونس ابتداءا" وبعض البلدان العربية فيما بعد، فالسكوت والركون الى القبول بالوضع الراهن لم يعد مقبولاً او يحتمل اية درجة من درجات الرضا. فالشعب العربي تابع بشكل حقيقي كل مواقف البطولة والاقدام للثوار المتظاهرين التي حدثت في غير مكان من البلاد العربية ،ومثلت هذه المشاهد البطولية كفعل ثوري انساني راغب بالحرية في مقابل مشاهد الوحشية للنظم الاستبدادية حيال المتظاهرين، زاد حقيقي كسر جمود الفعل العربي والاستكانه وتجاوز حاجز الخوف والارهاب الذي يمكن ان يمارس بحقهم من الانظمة السياسية والاجهزة الامنية، كما ناقض تلك الطروحات التي ترددت طويلاً ان البلاد العربية خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي على النحو الذي غالب تلك الاراء والتصورات التي اطلقت والتي من اهمها وجود تناقض بين الثقافة العربية الاسلامية وقيم الديمقراطية ،فمثلاً اسهم اللاوعي الجمعي بخلق عقد نفسية في الشخصية العربية أخطرها: البارانويا، العناد العصابي في الاختلاف مع الاخر الاستهداف، اخذ الثأر، التصلب الثقافي، تقديس الشخصيات ولذلك اعتبر البعض ان العرب والمسلمين غير مهيئين للديمقراطية فلابد من نقلهم الى الديمقراطية كما اعتبرت الاوساط العلمية ان مرد ذلك قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية[٢٧]، بيد ان ذلك لايمثل سمه اصيلة وطبيعية في البنية العربية، بل هي في اطار التحليل تبقى ظاهرة محدودة ناجمه عن عوامل دولية واقليمية من شأنها تغذية النزعة

الاستئثارية للنخب المسيطرة وعسكرة الدول واستئساد النظم الحاكمة وطغيان اجهزتها الامنية على العملية السياسية [٢٨] .

٤. التوق للحرية وعدم القبول بحياة العبودية

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه ، كما لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، بذلك جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان بمادتيه ٣ و٤ (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) [٢٩] .

لذلك مثلت الدعوة الى تعزيز الحريات وحمايتها وانهاء حالة الوصايا والعبودية، احد المطالب الاساسية والحقوق التي تم المطالبة بها من مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية. ولذلك تركزت خطابات العديد من القيادات السياسية الذين وجدوا في حركة الاحتجاجات والتظاهرات سبيلاً لتلبية حقوقهم، والتأكيد على قيمة الحرية. فقبل الثورات العربية كانت الحرية الحق المغيب، كما كان الاذعان للعبودية بأي شكل من اشكال امراً منبوذاً. لكن ما حدث بعد ثورات الربيع العربي، ان أصبح التوق الى الحرية أكثر، والاصرار على تجسيدها أكبر.

٥. تعاظم الشعور بقدرة الناس على التغيير السياسي، وتجاوز السلطة الابوية للاحزاب.

لم تعزز اثار ثورات الربيع العربي الشعور لدى التيارات الدينية والسياسية والقوى الاصلاحية في البلاد العربية فقط وانما امتد هذا الشعور ليقارب الشعور الجماهيري المتولد لدى عامة الناس. كذلك ومثلما اسقطت الثورات العربية هيبة الانظمة السلطوية، كذلك بالمثل اسقطت هيبة السلطة الابوية للاحزاب السياسية التي جثمت طويلاً، وبالتالي فأن التغيير الجوهري، على الصعيد المعنوي الذي حدث، يتمثل في ان جميع المواطنين باتوا على قناعة تامة وأدراك حقيقي ان لديهم القدرة على احداث التغيير بمعزل عن قيادة الاحزاب وتوجيهها، في صيغة تعزز النمط الجماهيري وتؤكده وتنبذ السيطرة الحزبيه وترفضها. وهو ما تحقق بتحقق النزعة الجماهيرية ورغبتها بالتغيير، ولذلك ثار المواطنون على الانظمة في البلاد العربية بدون تلقي اية اوامر من اي حزب او زعيم، بل انهم فرضوا على جميع الاحزاب والقيادات مسايرة حراك الشارع وترديد مطالبه والاستجابه لحقوقه ، ولذلك فسر البعض ان ماحدث لم يأت بسبب إعلان تنظيم سياسي أو مدني بعينه للثورة، كما أنه لم يكن ثورة

بقيادة كاريزما أو رموز وضعوا خططا للتغيير، انما هي عوامل متراكمة دفعت بالشعوب إلى التعبير عن نفسها في هبة عارمة، وإن كانت الكثير من الفعاليات السياسية والمدنية جزءا ال يتجزأ من ذلك الحراك في مسيرته ومساره[٣٠].

٦. التبدل في مستوى التغيير

فالنسق الادراكي الثابت في الدوائر العلمية وحتى بعض الاوساط السياسية الاعتقاد بضبط مستوى التغيير ضمن ابعاد الاصلاح السياسي المستند الى الاستقرار السياسي وبالتالي تجاوز فكرة الثورة كقاعدة اساسية للتغيير بالشكل الذي يعكس العجز والخلل في تبين التطور في مستوى الوعي عند الجماهير العربية و غفلة هذه القوى عن ادراك هذه التغييرات في ظل عالم معولم سريع ، فلم يعد بالامكان استمرار قوة احتلال داخلية مؤازرة من قوة احتلال خارجية فاقدة للشرعية، اختطفت الدول بالغصب والاكراه ضد الارادة الشعبية التي تشكل أساس الشرعية الديمقراطية [٣١].

وليعكس ذلك حقيقة اساسية قوامها الانقطاع بين الاجيال التقليدية والنخب الحديثة فمن حمل راية التغيير هم شريحة الشباب الذين حملوا الشعارات ذاتها مطالبين بدمقراطية السياسة والمجتمع وتبني مفاهيم حقوق الانسان وغير ذلك من لوازم المواطنة الفعلية.

ثانياً: التأثيرات السياسية

بقيت لسنين عدة مطالب الاصلاح السياسي في البلاد العربية أسيرة جدل وتنازع سجال بين فئتين واحدة مرتبطة بالسلطة واثرت من خلالها وتطالب بالمزيد من تقييد الحريات وتغول الدولة في مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، واخرى قوى سياسية وجماهير شعبيه مسحوقة تدعو الى مزيد من التحرر الاجتماعي والاقتصادي وإطلاق الحريات العامة، والمطالب الخاصة بقضايا المرأة.

بيد انه وبمرور الوقت وتصاعد المدى الديمقراطي الذي بدأ يغشى العالم وبشعارات عدة وبدوافع مختلفة ليثمر بذور امل في لزوم ايجاد صيغة جديدة لدول ادمنت الدكتاتورية وعلى بدأ الخط البياني يرتفع ويتأسس في مدى مشروع او مطالب تتحدد بسيل من الحقوق والحريات حول سيادة القانون، وإطلاق الحريات، وتنظيم انتخابات، واعلان حوار وطني، وضمان حقوق الانسان. وفي

مرحلة لاحقة، الدعوة لتجاوز الفردية الى الجماعية في الحكم وتعزيز التداول السلمي للسلطة وكسر احتكار النخبة الحاكمة، او الدعوة لأنشاء نظام يعتمد على الملكية الدستورية بدلاً من الملكية المطلقة،

كما تركزت المطالب الاصلاحية في المرحلة الحالية، اي بعد الثورات العربية على هندسة اجتماعية في الحكم والادارة والتعددية المجتمعية لعل اهمها تعزيز مبدأ المواطنة من خلال العدل في توزيع الثروة والسلطة والمشاركة الفاعلة في الادارة العليا والوسطى في الدولة ،فكل مجتمع تنعدم فيه العدالة الاجتماعية يكون ولدا" للنزاع والشقاق، كما ان النجاح في ادارة التعددية المجتمعية يعزز الهوية الوطنية والشرعية السياسية للدولة [٣٢].

وبقدر العلاقة بقوى الاسلام السياسي فأن ارتفعت الاصوات بضرورة اصلاح ادارة الشأن العام واستعادة الزمام في الدولة، واخراج الاصلاح الديني من حالة المواربة والتأويلات المتضاربة الى صراحة الاصلاح النهضوي والتنويري لصون الدين، وإذا كان كل من الاصلاح السياسي والديني يحفل بصعوبات كبرى بيد ان اثارهما عظيمه ونتائجهما شاسعة لانها دليل عافية لفكرة التغيير واستقامة مسارها [٣٣].

ثالثاً: التأثيرات الاعلامية

ربما كانت الشرارة التي اطلقتها الثورة التونسية قد حملت جذوة التغيير كما ان وسائل التواصل الاجتماعي والثورة المعلوماتية قد امنت امتداد هذا الحراك الى باقي البلدان العربية . لقد رسخت هذه الثورات حقيقة اساسية هي اهمية تقنيات الاتصال الحديثة فعلى الرغم ان هذه الوسائل قد اوجدت للتواصل بين الافراد بيد ان استخدامها قد امتد الى انشطة ومجالات اخرى كالنشاط السياسي والاعلامي ولربما هي المرة الاولى التي استفادت فيها البلاد العربية من وسائل العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي في اطارها السياسي والإعلامي [٣٤].

لقد مثلت هذه الوسائط متنفساً للثورة وللتعبير عن الرأي وتبادل الافكار والآراء في شأن مشكلات المجتمع العربي المختلفة، من اجتماعية واقتصادية وسياسية. فأنها سهلت كذلك التواصل في مسار يلغي دور الانظمة الاستبدادية في تقييد الحريات الفكرية والتعبير عن الرأي وانسياب الافكار

والمعلومات بدون اية سيطرة او قيد. لقد امن وجود هذه الشبكات تحقق امرين هما: اولهما العمل على بناء قاعدة اجتماعية تدعم الاهداف السياسية واما ثانيهما توظيف تلك القاعدة لتحقيق اهداف سياسية محددة مثل الدعوة الى الاضراب او التظاهر او العصيان المدني[٣٥].

فضلاً عن ايصال صوت الثورة الى العالم الخارجي، ونقل الاحداث على طبيعتها وحقيقتها، بالشكل الذي عزز قناعة المنتفضين، سيما النخبة والشباب الحركي، بأهمية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، نظراً لتأثيرها الواسع، لقد اسهمت هذه الوسائل في النقل المباشر للأحداث ففي مصر كان الناشطون يتناقلون المعلومات بشكل مباشر الامر الذي دفع الحكومة المصرية الى ايقاف شبكة الانترنت لغرض عدم التواصل بين الناشطين وكذلك الحال في سوريا او ليبيا حينما استطاع ناشطوا التواصل الاجتماعي من نقل صورة عن الاحداث وتوثيق المجازر المرتكبة ضد المدنيين[٣٦].

لقد ادى تزايد هذا الشبكات الى اعادة صياغة العواطف والتأثير في الاذواق والاختيارات فضلاً عن المستوى المعرفي وهو مرتبط بالبعد السابق، فالمجموعات امست مصدراً جديداً من مصادر انتاج القيم وتلقين المعارف الايديولوجيا وتشكيل الوعي بالقضايا المختلفة والمستوى الثالث هو البعد السلوكي الذي يعد اعمق هذه المستويات ولاحقا لها [٣٧].

ان مما يعمق دور هذا الاعلام الجديد هذا تمتعه بالعديد من المزايا الذي تتيح له على جذب جمهور من المستخدمين أكبر بكثير من السابق ولعل اهمها : [٣٨]

١. أنها سهلة الاستخدام، فهي لا تحتاج الى أي نوع من الخبرة أو المعرفة التقنية، وبإمكان أي شخص مهما كان مستواه المعرفي والتعليمي أن يتعامل معها وأن يشارك فيها.
٢. أنها تكاد تكون عديمة التكلفة، ولا تحتاج الى استثمار أي مبالغ للمشاركة. إذ يكفي للشخص أن تكون عنده إمكانية للدخول إلى الإنترنت وفقط.
٣. أنها أكثر إنسانية، وهي قائمة على فكرة المشاركة، وجذابة جدا للمستخدمين، وتمكنهم من التواصل بصرف النظر عن أماكن تواجدهم.

٤. يمكن استخدامها عن طريق الموبايل، خاصة في حالة دعم مزود الخدمة لتقنيات الجيل الثالث للموبايل. حيث تتيح الكثير من شركات الموبايل للمشتركين إمكانية التواصل مع تلك المواقع عن طريق الموبايل ما عزز من انتشارها وقوة تأثيرها.

٥. لتبادل الرسائل والصور، كما أن طبيعته تجعل المشترك فيه قادرا على توجيه ما يريده من رسائل وصور وأخبار إلى الأشخاص أو مجموعات المشتركين الذين يختارهم. كما أن موقع تويتر يتيح الولوج إلى جمهرة عالمية النطاق عبر عنونة الرسائل، وهو ما تم استخدامه بكفاءة وعلى نطاق واسع في الثورات العربية، فكان له أثره الفعال في الثورات العربية لاسيما المصرية والتونسية

لقد امست ساحات الحوار والنقاش الجديدة أبلغ أثراً وايصالاً للمواقف والافكار والاخبار من اي وسائل سابقة، بل أصبح لكل فرد هوية محددة في شبكات عامة، وكأنها تعويض عن العزلة المدنية التي أحاطت به مع تطور التقنية، فوجد الناس في هذه المؤسسات الجديدة عالماً اخر من المتعة والنقاش والنقد والاصلاح والتواصل والتأثير غير المسبوق.

رابعاً: اشكاليات الاسلاميون والاسلام السياسي ما بعد الحراك الجماهيري

عدت ظاهرة الاسلام السياسي من الحقائق الثابتة في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي في المنطقة العربية، والتي برزت إثر حدوث ما يسمى بالربيع العربي ولذا فمن الصعوبة بمكان الصعوبة تجاوز هذه الحقيقة او التغافل عن وقائعها.

ومع انفتاح هذه الظاهرة على البعد السياسي، فقد فرض ذلك مجموعة من الابعاد لعل اهمها:

١-التحول من إطار المعارضة الى مشروع الدولة:

لعل اهم الابعاد التي ترتبط بمشروع الاسلام السياسي التحول من مشروع المعارضة الى بناء الدولة، مع إدراك التباين في مستوى المشروع وابعاده، فمديات فعل المعارضة تتحدد بحدود المواجهة مع النظام وضرورة اسقاطه، وهو الامر الذي يتباين مع كلفة بناء النظام السياسي التي تفترض صياغة رؤية جمعية كليه لمشروع الدولة وعبر نسق من المرتكزات السياسية والاقتصادية والامنية، فالبقاء في مشروع

المعارضة من شأنه ان يعكر صفو مسار الاداء السياسي ويعود عليه بالضعف والانكسار وبالتالي تداعي المشروع وسقوطه.

٢- اشكالات العلاقة بين الدعوة والدولة

من خلال تقديم المشروع الاسلامي، بوصفه مشروعاً للتطبيق، وليس نظاماً للدعوة، وهو الامر الذي يفرض توفير خطة سياسية وتدبيرية جديدة، حتى يتمكنوا من اجتياز المسافة بين الدعوة والدولة واذا كان مدار الدولة اخص من الدين كما يذهب الى ذلك احد المفكرين [٣٩].

بيد ان ذلك يعكس تحدي كبير للقوى الاسلامية بعيد توليها الحكم في البلاد العربية فليس فقط التمييز بين الدعوة والدولة وانما كذلك العلاقة بين المؤسسة الدعوية والجهاز الحكومي من جهة والعلاقة بين المؤسسة الحزبية والجهاز الحكومي من جهة اخرى وخطورة تحكم هذا الجهاز في الاداة الحزبية اضافة الى توفير الاجابة عن الكثير من الاسئلة اليومية التي يفرضها التدبير اليومي وبالتالي العجز عن تلبية متطلبات التفكير والتخطيط الاستراتيجي [٤٠].

واذا كانت صفة الجمود تقترن بالخطاب والممارسة الدعوية في بعض جوانبها، حيث تستطيع ان تتجاوز زمنها ومعطياته المتعددة، فان الخطاب والممارسة السياسية تفترض التطور الدائم ذلك لأنها ممارسة تستهدف التعامل المباشر مع معطيات الواقع والزمن وحقائقها المتعددة.

٣-اجادة الفعل النقدي:

لم يسلم اداء تيارات الاسلام السياسي سواء في مرحلة المعارضة او الحكم من ارتكاب العديد من الاخطاء، ولذلك فلتحقق انسياب المشروع الاسلامي ونجاحه فأن ذلك يفترض تفعيل منطق الانتقاد الذاتي من خلال عناصر قراءة ابعاد التجربة وتفكيك عناصرها، وصولاً الى صياغة رؤية او اعداد مشروع سياسي جديد، يأخذ بنظر الاعتبار فيض الوقائع الداخلية ومعطيات الواقع الدولي وما يموج من تغيرات وتحولات تعود بطبيعة الحال على واقع التجربة ومستقبلها.

٤-تفترض الديمقراطية كفكرة والية التزام احترام الموجودات الفكرية والسياسية والدينية الموجودة بالدولة وبالتالي فأن ذلك يفرض احترام التعددية كفكرة اولاً وواقع وممارسة ثانياً، انطلاقاً من تعميم

مبدأ المواطنة الذي يعكس المساواة في الحقوق ،مادامت الدول القائمة اليوم لا تتألف من المسلمين حصراً، كما انه انطلاقاً من قواعد المساواة المعمول بها في المساواة في المواطنية فحتى الاقلية الصغيرة من المواطنين تملك حق النقض ضد اي اجراء يشتم منه التمييز اتجاهها، ولذلك فرغم وجود اجتهادات في هذا الجانب فالواقع يؤكد ان المشكلة لم تحل بشكل نهائي[٤١].

٥- جدوى البناء لا جدوى الشعارات:

فمنطق ادارة المجتمع والسلطة يتجاوز بعد الشعارات المجردة، ويحتكم الى جدوى الخطط والمشاريع التي تعالج مآزق الواقع وازماته المتعددة، واذا كانت ابعاد الماضي قد اكدت قدرة هذه التنظيمات على تأمين التعبئة الجماهيرية و الايديولوجية بفعل الشرعية التي تعتمدها جراء اقترانها خطابها بالشرع ، فبناء القدرة لا يتحقق الا بقدرة البناء والوجود وذلك لا يكون الا بتجاوز الخطاب الشعاراتي الذي وان مكن لهذه القوى في الوصول الى السلطة فأنه لن يؤمن لها البقاء فيها بل لابد ان يقترن بحدود العمل ومجالات السعي وابعاد المشروع، فالدولة تعبير سياسي ومؤسسي عن المجتمع يتألف قوامه من قيادات سياسية منتخبة وقيادات وكوادر ادارية وفنية وبيروقراطية محترفة موظفة ومتفرغة مهمتها الاساسية رعاية المصلحة العامة وهي في حدودها واستقامة فعلها لاتقبل ان يتدخل الدين او ينخرط التحزب الديني في منهجية اداء الدولة لوظيفتها [٤٢].

وإذا كانت ثمة اشكالات تبرز في الاداء ومعوقات تتجسد بمرور الوقت، فأن منطق التطوير الذاتي ودمقرطة الذات سيؤمن تجاوزها، وما عدا ذلك فالديمقراطية ليست دعوى والقبول بها ليس مجرد فعل تفترضه النزعة البراغماتية وانما هي مسيرة دائمة تفترض اصلاح الذات والفكر لبلوغ اقصى اهدافها.

الخاتمة

اذا كان صعود القوى الاسلامية حدثاً مهماً في مسار التطور التأريخي للمنطقة العربية فأن هذا البروز ليس دافعاً لبيان الوصل الذي تحقق بين الاسلام والسياسة ، فالعلائق بينهما لم تنقطع كما ان الربط بينهما لم يفصل، بل بقيت العلاقة قائمة وهي في اطار الفهم الاسلامي حاضرة واذا كانت

تجليات العلاقة قد غابت او غيبت في بعض الاحيان، فان هذا الغياب لم يكن الا انعكاس لواقع البلاد العربية المختل والضعيف، وليس ذلك مدعاة لاسقاط مفاهيم او تبني قيم اشكالية لتوصيف التطور الذي حدث، ان انكشاف المشاريع السياسية وسوء ادائها كان احد الابعاد التي حفزت هذه القوى للظهور بعدما بان عجزها وبرز عوقها في التاسيس لكيان سياسي متضامن ومستقل ويستند الى ابعاد الشرعية، واذا كانت مسيرة التغيير قد بدأت فانه لابد من التكيف مع الواقع من خلال الشروع بتأسيس منطق سياسي جديد يؤمن بالتجديد ويفاصل الاطلاق الفكري بل يصيغه ضمن ابعاد الممكن والاكثر فاعلية وانما تتحدد قيمة المشاريع السياسية بقدرة الانجاز وتحقيق التأثير وعند ذاك تعصم نفسها من خلل حادث او فهم معوج وذلك درس يجب ان تستوعبه وتدرك مغازيه ان ارادت البقاء ورغبت في الاستمرار .

□ مفكر اسلامي من مواليد جمهورية مصر العربية ١٩٣١م، تخرج في كلية دار العلوم ومنها نال اجازتي الماجستير والدكتوراه، قدم للمكتبة العربية والاسلامية اكثر من للمكتبة العربية والاسلامية اكثر من ستين كتاباً، بين تأليف، ودراسة وتحقيق، ترجم عدد من اعماله الى اللغات الانكليزية والاسبانية والروسية، في عام ١٩٧٢ حصل على جائزة جمعية اصدقاء الكتاب، بلبنان، عن كتابه ((دراسة الاعمال الكاملة لمحمد عبده)) وفي عام ١٩٧٦ حصل على جائزة الدولة التشجيعية بمصر عن كتابه ((دراسة الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي)) ينظر: محمد عمارة الاسلام وحقوق الانسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨٩ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩، ص١٨١.

[١] محمد عمارة ، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي، سلسلة محاضرات الامارات (٧٩)، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٣ ، ص٥ .

[٢]سليمان بن صالح الخراشي، حوار الحضارات ص ٢١٠ انظر سليمان الخراشي .

http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/55.htm

[٣] محمد عمارة، الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي، المصدر السابق، ص٥ .

□□ جراهام فولر: مستشار سياسي رفيع المستوى لدى مؤسسة راند (RAND) في واشنطن، ونائب سابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، (CIA) ومسؤول عن تقديم جميع التنبؤات ذات الطابع الاستراتيجي على الصعيد القومي، امضى عشرين عاماً في سلك الخدمة الخارجية قضى معظمها في عدد من بلدان العالم الاسلامي وغيرها، كالمملكة العربية السعودية واليمن الشمالي ولبنان وتركيا وافغانستان والمانيا وهونج كونج، في عام ١٩٨٢، في عام ١٩٨٨ ترك العمل الحكومي والتحق بمؤسسة راند، حيث تولى متابعة شؤون الشرق الاوسط ووسط اسيا وجنوبها وجنوبها الشرقي، اضافة الى المشكلات العرقية في الاتحاد السوفيتي السابق، اصدر السيد فولر العديد من المقالات والكتب، من بينها الشيعة العرب المنسيون بالاشتراك مع ريند فرانك ١٩٩٩م والمسألة الكردية في تركيا مع

هنري باركي ١٩٩٧م وحالة حصار: الجغرافيا– السياسية للاسلام والغرب ١٩٩٤ مع ايان ليسر ومستقبل الاسلام السياسي ٢٠٠٣. جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، سلسلة محاضرات الامارات (٨٥)، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ص٣٤– ٣٦.

[٤] جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، المصدر السابق، ص٤ .

[٥] جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، المصدر السابق، ص٤ .

[٦] ينظر: الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة، حسن حنفي، في مجموعة من الباحثين ، الحركات الاسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط١، الامارات، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٢ ، ص ص٥٩–٧٠، ويشير ابراهيم الى حداثة المصطلح مع انه تأريخيا" قد تجسد كواقع عملي في اطار الحركة الاصلاحية الاسلامية بدءاً من الافغاني وانتهاء بمحمد رشيد رضا ومن ثم الحركات الاسلامية، ابراهيم اعراب، الاسلام السياسي والحداثة، المصدر السابق، ص١٦ .

[٧] جون ل.اسبوزيتو التهديد الاسلامي خرافة ام حقيقة، ترجمة: قاسم عبده قاسم، مصر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١، ص٢٥ .

[٨] ينظر: جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، المصدر السابق، ص٤ .

[٩] يوسف القرضاوي: فقه الدولة في الاسلام، مصر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١ ، ص٨٨، ويرى فهمي هويدي ان الاسلام السياسي شأنه شأن مصطلحات مشابهة يوسمها بالعناوين المبتدعة ، انظر فهمي هويدي ، القرآن والسلطان، القاهرة، دار الشروق،٢٠٠٧ ، ص٥ .

[١٠] زكي الميلاد ، الاسلام والمدنية، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٧ ، ص٩ .

[١١] جراهام فولر، السياسة الامريكية تجاه الاسلام السياسي، المصدر السابق، ص٥، بتصرف .

[١٢] ابراهيم اعراب، الاسلام السياسي والحداثة، المصدر السابق، ص٩ .

[١٣] منتدى التوحيد http://www.eltwhed.com/vb/showthread.php?t=4651

[١٤] ينظر: ابراهيم اعراب، الاسلام السياسي والحداثة، المصدر السابق، ص١٠، ويرى المفكر السوداني جعفر شيخ ادريس ان المقصود بالاسلام السياسي: الجماعات الاسلامية التي انتشرت في العالم العربي وفي باكستان والهند واندونيسيا وماليزيا وغيرها تدعو الى ان تكون دولهم اسلامية تحكم بما انزل الله تعالى، ويرى المصطلح كقرينه الاصولية تفتق عنه العقل الغربي وعد صناعة غربية استوردها البعض بدافع انكارهم للدين والصد عنه ينظر سليمان بن صالح الخراشي ،مصدرسبق ذكره ، http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/55.htm .

[١٥] ينظر: ابراهيم اعراب، الاسلام السياسي والحداثة، المصدر السابق، ص١٠ .

[١٦] زكي الميلاد، الاسلام والمدنية، مصدرسبق ذكره ، ص١٠ .

[١٧] راشد الغنوشي، الحركة الاسلامية ومسألة التغيير، لندن ، المركز المغاربي للدراسات والترجمه ، ٢٠٠٠ص ص١٢ – ١٣ .

[١٨] للمزيد حول تطور الفقه السياسي لدى حركات الاسلام السياسي انظر ، امال وشنان ، الحركات الإسلامية وجدلية الديني والسياسي ،دراسات سياسية ، ،مصر ، القاهرة ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،١٢ أبريل، ٢٠١٢، ص ١٠ .

[١٩] محمد العودات ، الحركة الإسلامية وإعادة بناء الذات.. التحول من السرية إلى العلنية (٢)، الثلاثاء، ٣٠ يوليو ٢٠١٩، https://arabi21.com/story/1197921/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D

[٢٠]انظر محمد العرسان ، اسلاميو الأردن يعودون للتحالفات بالانتخابات النيابية.. وضغوط، السبت، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠ / ١٤ ربيع الأول ١٤٤٢،
https://arabi21.com/story/1305896/%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88

[٢١] عبد المجيد محمد السوسوة، فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ص ١١-٢٢.

[٢٢] د. عبد الله النفيسي، الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي، الكويت، افاق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢، ص١٣٧ .

[٢٣] مصطفى الفيلالي، ((تقرير تجميعي: الصحوة الدينية الاسلامية، خصائصها، اطوارها، مستقبلها)) في مجموعة مؤلفين، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الامم المتحدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٩، ص٣٦٢ .

[٢٤] (انظر تعقيب محمد جميل ولد منصور رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الموريتاني في ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية ،قطر مركز الجزيرة للدراسات ٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، ص ٤.

[٢٥]محمد مختار الشنقيطي ،أوراق الربيع (١١).. تشريح الثورات العربية، ٢٠١٦/١١/١ ص١
https://www.aljazeera.net/blogs/2016/11/1/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9

[٢٦]عبد الوهاب الافندي ، كتابة وقائع الثورة المتلفزة ، حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي مجلة سياسات عربية قطر ،العدد ١٨،كانون الثاني / يناير ٢٠١٦ ص ١٨١ .

[٢٧] قاسم حسين صالح الربيع العربي في ضوء علم نفس الشعوب في كتاب التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مأسي الحاضر واحلام التغيير، بيروت لبنان، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤، ص ١٠٣.

[٢٨] وجيه كوثراني، ص ص١٠٨-١٠٩ ازمة الدولة في الوطن العربي ،العدد ٣٩٠ -٨-٢٠١١ .

[٢٩] انظر منشورات الامم المتحدة

[٣٠] يحيى عالم ، الربيع العربي..من الثورة إلى الثورة المضادة مسارات وآفاق، منتدى السياسات العربية ،مارس ٢٠٢٠ ، ص ١٧ ، https://www.alsiasat.com/wp-content/uploads/2020/03/APF-PDF-05-03.pdf

[٣١] يحيى عالم، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٣٢] محمد بن صنيتان، انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على الشارع السعودي ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠ ، ٨-٢٠١١ ، ص ص١٢١-١٢٢.

[٣٣] رضوان السيد ،الاسلام السياسي ومسألة الشرعية في المجتمع والدولة الظهور والمآلات والمستقبل في مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران ،٢٠١٤ . ص ص٨٧-٨٨

[٣٤]عبد الجبار احمد عبد الله مجلة العلوم السياسية العدد ٤٤ ص ٢٠٠.

[٣٥] عبد الجبار احمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥.

[٣٦] حسان أيمن، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب، ٢٤ مارس ٢٠١٩ https،، www.europarabct.com

[٣٧] مها فالح، دور الاعلام الجديد في الثورات العربية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، فلسطين غزة ، ٢٠١٣، ص٣٥ .

[٣٨] د. اسامة عكنان ،دور الانترنت في الثورات العربية ،دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ،٢ سبتمبر ٢٠١٩ ، ص ص٧-٨.

[٣٩] طه العلواني، العلاقة بين الدين والدولة، رؤية تركية ، ٢ -٢٠١٢ ،ص ١٩

[٤٠] بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي ، الصعود التحديات تدبير الحكم المملكة العربية السعودية الرياض، مركز نما للبحوث والدراسات ، ٢٠١٢، ص١٩٦ .

[٤١] عبد الوهاب الافندي الاخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب اعادة تقييم ،في مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي، بيروت لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١٤ ، ص٤١.

[٤٢] عبد الغني عماد، الاسلاميون بين الثورة والدولة، اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٧، تشرين الثاني ١١-٢٠١٣ ، ص ٣٩.